

JUN 3 1968

الأمم المتحدة

1888-08-01

A

Distr.  
GENERAL

A/43/423  
23 June 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

## الجمعية العامة



## الدورة الثالثة والأربعون البند ١٠٣ من القائمة الاولية\*

## **الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات**

رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ووجهة  
الى الامين العام من الممثل الدائم لماليزيا  
لدى الامم المتحدة

وسأعدو ممتننا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات الالزمة لتوزيع هذه الرسالة  
ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وشائط الجمعية العامة في إطار البند ١٠٣ من  
القائمة الأولية .

(توقيع) داتو رازالي اسماعيل  
الممثل الدائم

- A/43/50

مرفق

بيان صادر عن رئيس وزراء ماليزيا احتفالاً بيوم ٢٦ حزيران /  
يونيه بوصفة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات  
والاتجار غير المشروع بها

لقد مض عام تماماً منذ أن اجتمعت ١٣٨ دولة مع ما يقرب من ٢٠٠ من المنظمات غير الحكومية والهيئات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى لمعالجة المشكلة العالمية المت坦مية المتمثلة في إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وقد كان انعقاد المؤتمر الدولي المعنى بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في فيينا في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ حزيران يونيه ١٩٨٧ بالفعل تعبيراً عن الارادة السياسية للدول فيما يتعلق بمكافحة مشكلة المخدرات بكل مظاهرها . وقد حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً في وضع خطة عمل دولية لمكافحة هذا البلاء الذي يهددنا بالعمار .

وإن المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الذي اعتمدته المؤتمر بالاجماع ، يمثل خلاصة وافية للتتدابير العملية التي ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمؤسسات الأكademie والافراد أن يتخذوها في جهودهم الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات .

وإنني أشعر بالغخر لأن ألاحظ أنه على مدى السنة الماضية بذل جهد كبير من جانب الدول المشتركة لكافلة تنفيذ المخطط الشامل المتعدد التخصصات . وقد كان البند المتعلق بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها أحد البنود المدرجة في جدول أعمال جل الاجتماعات الدولية والإقليمية والثنائية . وقد تنصت للمشكلة حرفة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، كما تصدى لها رؤساء حكومات الكنونولث والمحاور الإقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا . وليس بخاف ما قام به رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات ، والهيئات التابعة للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عمل لجنة المخدرات وشعبة المخدرات ، سعيها إلى تحقيق الأهداف ذات الملة الواردة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، كل في اختصاصه .

ولا تقل عن ذلك أهمية ، الجهد الجارى لوضع الاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في صيغتها النهائية . وتفطى هذه الاتفاقية الجديدة مجالات لا تتناولها الاتفاقية الوحيدة للمواد المخدرة لعام 1971 واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971 القائمتان حاليا . وسيكون اعتماد جميع الدول لهذه الاتفاقية الجديدة أمراً بالغ الأهمية في جهودنا الرامية إلى التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها .

وقد تم إحراز تقدم كبير في جهودنا الرامية إلى التغلب على مشكلة المخدرات . ولم يكن هذا التقدم ممكناً لولا التزام ومساهمة جميع الأطراف المعنية . ومع ذلك ما زالت هناك إمكانات هائلة لزيادة جهودنا والتعاون فيما بيننا . ومن المهم للغاية أن نواصل الزخم في 'سيرتنا' في هذه 'الحرب' . ويجب أن نسير قدما نحو هدفنا المتمثل في تحقيق مجتمع دولي خال من إساءة استعمال المخدرات . ومن الحيوي أن نواصل توحيد جهودنا لترجمة الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا منذ عام مضى إلى عمل ملموس . علينا ألا نخدع أنفسنا باعتقاد أنها قد فعلنا كل ما في وسعنا لاحتواء المشكلة . ذلك أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها مازالاً قائمين !

وبالرغم من انجاز الكثير ، ما زال أمامنا عمل شاق يتطلب القيام به . ومع ذلك ، فقد بدأنا ببداية جسورة . وإن التفاني والالتزام هما عاملان حيويان في تعميمها الراسخ على مكافحة مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . فلننجز بقىنا زائدة في السنوات المقبلة في معركتنا ضد مشكلة المخدرات .

-----